المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
High National Elections Commission

وحدة دعم المرأة
Women's Support Unit
sabadul gurna adimii

سنة
2025

تقرير رصد العنف الإلكتروني السنوي

ضد المرأة في السياق الانتخابي في ليبيا

بدعم مقدم من
UNDP

الكلمـــة الافتتاحيـــة

في سياق التحولات السياسية التي تشهدها ليبيا يكتسب ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشموليتها أهمية مضاعفة ليس فقط بوصفه استحقاقًا إجرائيًا، بل كمدخل أساسي لتعزيز الثقة العامة وبناء مؤسسات شرعية ومستقرة.

ويأتي هذا التقرير ليقدم قراءة تحليلية معمقة لواحد من التحديات الصاعدة التي تواجه هذا المسار، والمتمثل في تصاعد العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي بما يحمله من تداعيات مباشرة على تكافؤ الفرص، وحرية المشاركة، وسلامة الفضاء العام.

تظهر النتائج أن هذا النمط من العنف لم يعد محصـــورًا في نطاق التفاعلات الفردية، بل بات يتخذ أشـــكالًا أكثر تنظيمًا وتأثيرًا ويتصـــاعد بشـــكل ملحوظ مع المراحل المفصـــلية للعملية الانتخابية في ارتباط وثيق بديناميات الاستقطاب السياسي ومحاولات التأثير على الرأي العام والثقة المؤسسية.

وانطلاقًا من ولايتها، تؤكد المفوضـــية الوطنية العليا للانتخابات التزامها بالتعامل مع هذه الظاهرة ضـــمن إطار مؤســـسيـــ متكامل، يقوم على تطوير أدوات الرصـــد والتحليل، وتعزيز آليات التبليغ والاستجابة، وتفعيل الأطر التنظيمية ذات الصلة إلى جانب توسيع نطاق الشراكات مع مؤسسات سيادة القانون والجهات الوطنية ذات العلاقة.

كما تؤكد المفوضية أن التصدي للعنف الرقمي ضد النساء في الانتخابات يتطلب استجابة متعددة المستويات تتكامل فيها الأبعاد التقنية والقانونية والمؤسسية والتوعوية، بما يضمن حماية الفضاء الانتخابي من التأثيرات الســـلبية للمعلومات المضـــللة وخطاب الكراهية ويعزز بيئة مشـــاركة آمنة وشاملة.

ويمثل هذا التقرير دعوة واضـحة لتعزيز العمل المشـترك بين مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين، لدعم الجهود الرامية إلى حماية المشـاركة السـياسـية للنسـاء باعتبارها ركيزة أسـاسـية لأي عملية انتخابية ذات مصداقية، وأحد الشروط الجوهرية لبناء مسار ديمقراطي مستدام.
إن المفوضية، وهي تضطلع بمسؤولياتها الوطنية تؤكد أن تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها من مختلف أشكال العنف بما في ذلك العنف الرقمي، ليس فقط التزامًا حقوقيًا، بل هو استثمار مباشر في استقرار العملية الانتخابية ومصداقية نتائجها وثقة المواطنين في مؤسساتهم.

مـع فائـق التقديـر

السيدة / رباب محمد حلب
عضو مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

شكر وتقدير

تعرب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن خالص تقديرها وشكرها لفريق الأمم المتحدة لدعم الانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على شراكتهما المستمرة ودعمهما الفني في سبيل تحقيق عمليات انتخابية آمنة وشاملة ونزيهة في ليبيا.

لقد تم إعداد هذا التقرير حول العنف الإلكتروني ضد المرأة في الانتخابات من خلال استخدام منصة+eMonitor ، وهي أداة رقمية مبتكرة قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشائها ويتم تقديمها للإدارات الانتخابية حول العالم. وقد مكّنت هذه المنصة المفوضية من رصد وتحليل محتوى وسائل التواصل الاجتماعي المرتبط بالعمليات الانتخابية بشكل منهجي، بما في ذلك حوادث العنف الإلكتروني، مما يعزز قدرات الإنذار المبكر ويسهم في تنسيق الاستجابة السريعة.

من خلال مشروع "تعزيز الانتخابات لأجل الشعب الليبي(PEPOL) "، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تعزيز القدرات المؤسسية، وتحديث النظم الانتخابية، واستحداث حلول مبتكرة قائمة على التكنولوجيا، مع إيلاء أهمية كبرى على الرصد المراعي لاحتياجات المرأة والحد من العنف الموجه ضدها في السياق الانتخابي.

الشركاء المساهمون في دعم المفوضية ومشروع PEPOL

فهـرس المحتـوى

الملخـص التنفيـذي 2
أبـرز النتائـج 3
استجابة المفوضية لنتائج الرصد 4
أولا: السيـاق العـام 5
ثانيـاً: منهجيـة الرصـد والتحليـل 5
ثالثـاً: مقارنة تحليلية بين النصفين الأول والثاني من عام 2025 6
رابعـاً: البنية الرقمية للعنف: المنصات والفاعلون وآليات الانتشار 6
خامسـا: العلاقة بين مراحل العملية الانتخابية وتصاعد الخطاب العدائي 7
سادسا: الأساليب والتكتيكات المتبعة في بث خطاب الكراهية 9
سابعا: من تتصاعد ضدهنّ وتيرة العنف الرقمي؟ 11
ثامنا: أنماط العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي 13
تاسعا: من يقف خلف العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي؟ 14
عاشرا: تحليل أنماط العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي 15
مقارنة تحليلية لتطور العنف الرقمي ضد النساء خلال عام 2025 18
الخلاصـة العـامـة 19

التقريـر السنوي لرصـد العنـف الإلكتروني ضد المرأة في الانتخابات خلال سنة 2025

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

الملخـص التنفيـذي

يكشـف هذا التقرير عن تصـاعد مقلق في أنماط العنف الرقمي الموجّه ضـد النسـاء المنخرطات في الشـأن الانتخابي والسـياسي في ليبيا خلال عام 2025، بما في ذلك المترشـحات، والنسـاء العاملات في المؤسـسـات العامة، والنسـاء المرتبطات بإدارة العملية الانتخابية. وتُظهر نتائج الرصـد أن هذا العنف لم يكن مجرد إسـاءات متفرقة أو ردود فعل فردية عابرة، بل اتخذ في كثير من الحالات طابعًا متكررًا ومنهجيًا، وارتبط هذا النمط بوضـوح بالمحطات الرئيسـية في الدورة الانتخابية من فتح باب الترشـح إلى الحملات الانتخابية وصـولًا إلى المراحل المرتبطة بإعلان مواعيد الاقتراع والنتائج خلال الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 ديسـمبر 2025، شـهدت ليبيا مسـارًا انتخابيًا واسـع النطاق تمثل في تنظيم انتخابات المجالس البلدية عبر أربع عمليات اقتراع (16 أغسـطس، 23 أغسـطس، 18 أكتوبر، و13 ديسـمبر)، شملت 59 بلدية على مستوى البلاد وبلغت نسبة مشاركة النساء 30٪ من إجمالي الناخبين، فيما شكّلن 28.5٪ من إجمالي المرشـحين المسـجلين (1,255 مرشـحة من أصـل 4,404)، حيث تم انتخاب 132 امرأة لعضـوية المجالس البلدية بما يعادل 23.5٪ من إجمالي المقاعد.

وقد تزامن هذا الحراك الانتخابي مع نشـاط مكثف على منصـات التواصـل الاجتماعي، التي برزت كسـاحة رئيسـية للنقاش العام والتعبئة السـياسـية والتأثير في الرأي العام. وفي هذا السـياق، قامت منصـة الرصـد الإلكتروني eMonitor+ بجمع أكثر من 152 ألف منشور من منصات التواصل الاجتماعي بشكل آلي استنادًا إلى كلمات مفتاحية محددة مسـبقا، تم اختيار 933 منشـورًا منها للتحليل باعتبارها ذات صـلة مباشرة بمشـاركة المرأة الليبية في السـياق الانتخابي. وأظهرت نتائج التحليل أن نحو 96٪ من المحتوى العنيف المرصـود الذي تم تحليله اسـتهدف النسـاء، في حين شكّل العنف المعنوي والنفسي—بما في ذلك التشـهير، والإهانة، والسـخرية، والوصـم الاجتماعي، والتشـكيك في الكفاءة—أكثر من 90٪ من إجمالي المحتوى محل التحليل.

تظهر النتائج أن العنف الرقمي ضـد النسـاء في السـياق الانتخابي الليبي يقوم، في معظمه، على نزع الشـرعية السـياسـية والاجتماعية عن النسـاء، لا من خلال مناقشـة برامجهن أو مواقفهن، بل عبر اسـتهداف السـمعة، والمظهر، والخلفية الاجتماعية، والأدوار النمطية المتوقعة منهن. كما أظهر التحليل حضـورًا متكررًا لخطابات تسـتند إلى صـور نمطية ومراجع اجتماعية أو دينية مغلوطة لتبرير إقصاء النساء من المجال العام.

كما رصـد التقرير انتقالًا جزئيًا في بعض الفترات من اسـتهداف النسـاء كأفراد إلى اسـتهداف المفوضـية الوطنية العليا للانتخابات والعاملات فيها، عبر خطاب تشـكيكي يمس الاسـتقلالية والنزاهة المؤسـسـية عن طريق حملات من التظليل والاخبار الكاذبة بما يعكس تداخلًا بين العنف الموجه ضـد النسـاء والاسـتقطاب السـياسي ومحاولات التأثير في الثقة العامة بالعملية الانتخابية ومخرجاتها.

وتبيّن المعطيات أيضًا أن فيسبوك شكّل المنصة الرئيسية لانتشار هذا الخطاب، في حين صدرت نسبة كبيرة من المضامين العدائية عن حسابات شخصية وهمية أو غير موثقة، الأمر الذي يزيد من صعوبة التتبع والمساءلة القانونية ويعزز مناخ الإفلات من العقاب في الفضاء الرقمي.

وتخلص نتائج التقرير إلى أن العنف الرقمي ضد النساء خلال عام 2025 أصبح جزءًا من المناخ المصاحب للعملية الانتخابية وليس مجرد ظاهرة هامشية. وعليه، فإن مواجهته تتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تجمع بين الرصد التقني، والاستجابة المؤسسية، والحماية القانونية، والتدخلات التوعوية، وتعزيز الشراكات مع الإعلام والمجتمع المدني بما يدعم بيئة انتخابية أكثر أمانًا وشمولًا وإنصافًا للنساء.

بشكل عام، تشير البيانات إلى أن العنف الرقمي ضد النساء في الانتخابات خلال عام 2025 لم يكن ظاهرة معزولة أو مؤقتة تقتصر على مرحلة محددة من العملية الانتخابية، بل تطوّر من موجات متقطعة من الاستهداف في المراحل الأولى من المسار الانتخابي إلى أنماط أكثر تنظيمًا واستمرارية وتأثيرًا في مراحله اللاحقة.

أبـــرز النتائـــج

- **تصاعد مقلق في العنف الرقمي ضد النساء في المجال الانتخابي**: أظهرت نتائج الرصد تصاعدًا ملحوظًا في الخطاب العدائي الموجّه ضد النساء خلال عام 2025 مقارنة ببيانات انتخابات المجالس البلدية لعام 2024، حيث شكل نحو 96% أي ما يقارب 1000منشور تم رصده وتحليله تضمن محتوى عنيفا يستهدف النساء في سياق الانتخابات.
- **هيمنة العنف المعنوي والنفسي:** شكّل العنف المعنوي - بما في ذلك الشتائم، والتشهير، والسخرية، والوصم الاجتماعي، ونزع الشرعية الرمزية - أكثر من 90% من إجمالي المحتوى المرصود كما ركّزت نسبة كبيرة من المنشورات على التقليل من قدرات النساء والتشكيك في كفاءتهن بدلًا من مناقشة مواقفهن أو أدوارهن أو برامجهن السياسية.
- **توظيف الصور النمطية لتبرير الإقصاء**: أظهرت المضامين المرصودة اعتمادًا واضحًا على الصور النمطية المرتبطة بالمرأة، حيث تمحورت نسبة كبيرة من الهجمات حول الشكل، واللباس، والسمعة الشخصية، والخلفية الاجتماعية و"الشرعية الاجتماعية" للمشاركة في الشأن العام بما يعكس محاولة لتأطير الحضور السياسي للنساء باعتباره خروجًا عن الأدوار الاجتماعية التقليدية.
- **استهداف المفوضية والعاملات فيها**: لم يقتصر الخطاب العدائي على المترشحات والقيادات النسائية، بل امتد في عدد من الفترات إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والعاملات فيها عبر اتهامات وتشكيك في الحياد والنزاهة والأداء المؤسسي، وهو ما أضفى ذلك بُعدًا مؤسسيًا على بعض أنماط الخطاب متجاوزًا نطاق الإساءة الفردية المباشرة.
- **هيمنة فيسبوك على انتشار الخطاب العدائي**: تركزت الغالبية الساحقة من المحتوى العنيف على منصة فيسبوك، التي استحوذت على نحو 97% من إجمالي المنشورات ذات الطابع العدائي مقابل نسبة محدودة على تويتر/ اكس ومساهمة هامشية من منصات أو مواقع أخرى ويعكس ذلك مركزية فيسبوك في تشكيل النقاش العام في السياق الليبي.
- **تصاعد الاتهامات ذات الطابع السياسي والمؤسسي:** شهد عام 2025 تصاعدًا في الاتهامات ذات الطابع السياسي والمؤسسي، بما في ذلك اتهامات تتعلق بالفساد، وسوء الإدارة، وسوء استخدام الموارد العامة، وهو ما يشير إلى أن العنف ضد النساء لم يعد منفصلًا عن الصراع السياسي، بل بات يُستخدم أحيانًا كأداة ضمنه.

- **دور الحسابات المجهولة في تضخيم العنف**: صدرت نسبة كبيرة من المنشورات والتعليقات العدائية عن حسابات غير موثقة أو وهمية يصعب التحقق من هويتها، بما يزيد من تعقيد التتبع والمساءلة القانونية ويؤدي إلى خفض كلفة ارتكاب العنف الرمزي والمعنوي في الفضاء الرقمي.

استجابة المفوضية لنتائج الرصد: إجراءات لتعزيز بيئة انتخابية آمنة وشاملة

بناءً على النتائج التي أظهرتها عملية الرصد الرقمي والتي أشارت إلى تصاعد بعض أنماط الخطاب العدائي والمعلومات المضللة المرتبطة بالعملية الانتخابية اتخذت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مجموعة من الإجراءات المؤسسية لتعزيز قدراتها في الرصد والاستجابة ودعم بيئة انتخابية أكثر أماناً وشمولاً، من أبرزها ما يلي:

1. على مستوى السياسات والقوانين:

- **رفع مستوى الوعي بالمشكلة:** ان نشر أول تقرير لمنصة الرصد الالكتروني +eMonitor الربع الأول–الربع الثاني 2025 لعب دور هام في رفع وعي الجمهور وصنّاع القرار بحجم المشكلة حيث ساهم التقرير في توفير أدلة قائمة على البيانات حول أنماط العنف الإلكتروني ضد النساء في السياق الانتخابي مما عزز فهم الظاهرة وأولويات التعامل معها كما شكّل مرجعًا أساسيًا لدعم الحوار المؤسسي وتوجيه السياسات والاستجابات المستقبلية.
- **إشراك صناع القرار ومؤسسات سيادة القانون:** تم إشراك الوزارات والجهات المعنية—بما في ذلك وزيرة الدولة لشؤون المرأة ووزيرة العدل—إلى جانب صناع القرار الرئيسيين وأصحاب المصلحة، بهدف إدراج مسألة العنف الإلكتروني ضد النساء في السياق الانتخابي ضمن أولويات النقاش والسياسات العامة. وقد شهد عام 2025 تنظيم سلسلة من المشاورات رفيعة المستوى، من بينها اجتماع محوري في ديسمبر 2025 لمناقشة نتائج تقرير منصة الرصد الإلكتروني (+eMonitor) مع الجهات المعنية، إضافة إلى تنظيم تدريب متخصص استهدف أعضاء النيابة العامة ومؤسسات سيادة القانون عقد في نوفمبر.
- **تفعيل مدونة سلوك انتخابية:** تفعيل مدونة السلوك الانتخابية لمناهضة العنف ضد المرأة للمرشحين والفاعلين السياسيين التي تتضمن بنودًا صريحة لنبذ العنف الرقمي وخطاب الكراهية وتنص على إجراءات تصحيحية وعقابية في حال الإخلال بها.

2. على مستوى الشراكات والتوعية:

- **توسيع الشراكات مع المجتمع المدني والإعلام:** تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسائية ووسائل الإعلام المحلية لنشر خطاب داعم لمشاركة النساء في الحياة السياسية ومن ضمنها العمل علي تنظيم لقاءات توعوية مع الصحفيين لتعزيز التغطية الإعلامية المسؤولة التي تراعي أولويات واحتياجات النساء وتحد من انتاج خطاب الكراهية أو التمييز.
- **إدماج حماية النساء في برامج التوعية الانتخابية:** تضمين بُعد مناهضة العنف الرقمي ضد النساء ضمن حملات التوعية الانتخابية بما يعزز ثقافة المشاركة السياسية الآمنة والشاملة وذلك من خلال البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها من قبل المفوضية عن طريق سفيرات التوعية.

3. على المستوى المؤسسي:

- **إنشاء آلية رسمية لتلقي الشكاوى والاستجابة السريعة:** إطلاق رابط على الموقع الرسمي للمفوضية كمنصة إلكترونية آمنة ومخصصة لتلقي بلاغات التهديد وخطاب الكراهية الموجه ضد النساء مع نظام فعال للتوثيق

الفوري كما تم البدء في النقاشات مع مؤسسات سيادة القانون لربط هذه الآلية بمؤسسات إنفاذ القانون لضمان المساءلة واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء.

- **تعزيز وتوسيع وحدة الرصد الرقمي:** تعزيز القدرات المؤسسية لوحدة الرصد الإعلامي عبر توسيع فريقها تقنيًا وبشريًا. كما تم توسيع نطاق الرصد ليشمل إضافة إلى خطاب الكراهية ضد النساء، مؤشرات الاستقطاب السياسي وانتشار المعلومات المضللة ومستويات الثقة في العملية الانتخابية.
- **بناء قدرات موظفي المفوضية في مجال تعزيز مشاركة المرأة:** تنظيم برامج تدريبية دورية لموظفي المفوضية تركز على الحياد المؤسسي وإدماج أولويات النساء في إدارة العملية الانتخابية وأساليب التعامل المهني مع الحملات الرقمية العدائية بما يعزز جاهزية المؤسسة وقدرتها على الاستجابة المتوازنة للتحديات الرقمية.

أولا: السياق العام

شهدت ليبيا خلال عام 2025 مسارًا انتخابيًا واسع النطاق تزامن مع تنظيم انتخابات المجالس البلدية خلال مراحلها المتعددة بما في ذلك فتح باب الترشح، نشر القوائم، الاستعداد للتصويت ومن خلال أربع عمليات اقتراع مختلفة (16 أغسطس، 23 أغسطس، 18 أكتوبر، و13 ديسمبر)، أُجريت الانتخابات في 59 بلدية عبر ليبيا شكّلت النساء 30٪ من الناخبين، و28.5٪ من إجمالي المرشحين المسجلين (1,255 مرشحة من أصل 4,404)، تم انتخاب 132 منهن في عام 2025 كعضوات في المجالس البلدية بما يمثل 23.5٪ من المقاعد. هذه العملية الانتخابية، وقد رافق هذا الحراك السياسي نشاط مكثف على منصات التواصل الاجتماعي التي تحوّلت تدريجيًا إلى ساحة مركزية للنقاش العام والتعبئة السياسية والتأثير في الرأي العام.

في هذا السياق، برز العنف الرقمي ضد النساء ولا سيما المرشحات والنساء العاملات في المؤسسات الرسمية والانتخابية كظاهرة مقلقة ومتنامية، حيث لم يقتصر أثر هذا العنف على الاستهداف الشخصي. او التشهير الفردي ل امتد إلى تقليص المساحات الآمنة لمشاركة النساء في الشأن العام، وإضعاف القبول المجتمعي بحضورهن السياسي.

ثانيـــاً: منهجية الرصد والتحليل

تم تنفيذ عملية الرصد باستخدام نظام إلكتروني – منصة الرصد الالكتروني EMONITOR+ التي جرى تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ويهدف إلى تتبع أنماط العنف الرقمي والمحتوى العدائي المرتبط بمشاركة النساء في السياق الانتخابي.

بناء على الكلمات المفتاحية للبحث يعتمد النظام على جمع المحتوى من مصادر رقمية مؤثرة في المجال العام ثم إخضاعه لتحليل أولي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى الذي يحتمل أن يتضمن مؤشرات على العنف، او التحريض، او التشهير، او غيرها من أنماط الخطاب العدائي الموجه ضد النساء. وفي مرحلة لاحقة تُحال المنشورات المصنفة إلى فريق وحدة الرصد الاعلامي بالمفوضية الذي تلقى تدريبًا متخصصًا لمراجعة المحتوى والتحقق من مدى ارتباطه بالسياق الانتخابي واستبعاد المواد التي لا تقع ضمن نطاق الرصد المعتمد.

لا تقتصر مساهمة فريق الرصد في المفوضية على التحقق الفني من المحتوى، بل تمتد الى التحليل النوعي للخطاب بما يساعد على تحديد أنماط العنف وخصائص الخطاب العدائي والسياقات الاجتماعية والسياسية المرتبطة به بما يسمح بإنتاج قراءة أكثر عمقًا للظاهرة.

خلال الفترة الأولى من 1 يناير إلى 30 يونيو 2025، جُمِع أكثر من 87 ألف منشور بصورة آلية، منها 46,319 منشورًا على فيسبوك و41,318 منشورًا على تويتر/اكس، وتم تحليل 634 منشورًا اعتُبرت ذات صلة مباشرة بمشاركة المرأة الليبية في السياق الانتخابي.

أما خلال الفترة الثانية من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2025، فقد جُمِع أكثر من 65 ألف منشور، منها 49,314 منشورًا على فيسبوك و16,023 منشورًا على تويتر/اكس، وتم تحليل 299 منشورًا مرتبطًا بالسياق ذاته.

وبذلك، بلغ إجمالي ما جرى جمعه خلال عام 2025 أكثر من 152 ألف منشـــور، في حين بلغ عدد المنشـــورات التي خضعت للتحليل النوعي المباشر 933 منشورًا.

ثالثـــاً: مقارنة تحليلية بين النصفين الأول والثاني من عام 2025

يُظهر التحليل المقارن أن العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي مرّ بتحول واضح بين النصفين الأول والثاني من العام سواء من حيث الحجم أو من حيث الخصائص الوظيفية للخطاب.

في النصف الأول من العام، ارتبطت الهجمات بصورة أوضح بمرحلة فتح باب الترشح وبروز أسماء نسائية كمرشحات واتسـمت بارتفاع نسـبي في حجم المحتوى العدائي، خاصـة ذلك الذي ركّز على التشـكيك في أهلية النسـاء للقيادة والطعن في كفاءتهن وملاءمتهن للمشـاركة السـياسـية. كما أخذت هذه المرحلة في جانب مهم منها طابع "الردع المبكر" الذي يستهدف تقليص الحضور النسائي منذ نقطة الدخول إلى العملية الانتخابية.

أما في النصـف الثاني من العام، فقد برز تحول نوعي في طبيعة الخطاب تمثل في ازدياد طابعه التكراري والمنهجي، مع ملاحظة إعادة إنتاج الرسـائل العدائية ذاتها عبر حسـابات وصـفحات متعددة إلى جانب اتسـاع دائرة الاسـتهداف لتشمل بدرجة أكبر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والعاملات فيها. ويشير ذلك إلى أن الخطاب العدائي في هذه المرحلة لم يعد يقتصر على استهداف نساء بعينهن، بل اتخذ بعدًا سياسيًا ومؤسسيًا أوسع.

وبصـورة عامة، يمكن القول إن العنف الرقمي ضـد النسـاء خلال عام 2025 لم يكن ظاهرة ظرفية مرتبطة بلحظة واحدة، بل تطور من موجات اسـتهداف مرتبطة ببدايات المسـار الانتخابي إلى نمط أكثر تنظيمًا وتأثيرًا خلال المراحل المتقدمة منه.

رابعـــاً: البنية الرقمية للعنف: المنصات والفاعلون وآليات الانتشار

تشـير المعطيات التحليلية إلى أن العنف الرقمي الموجّه ضـد النسـاء في السـياق الانتخابي الليبي يتمركز بصـورة شـبه كاملة على منصـات التواصـل الاجتماعي، وفي مقدمتها فيسـبوك التي اسـتحوذت على ما يقارب **97%** من إجمالي المنشـورات ذات الطابع العدائي مقابل نحو **3%** على تويتر ونسـبة هامشـية جدًا على المواقع الإخبارية الالكترونية الأخرى. ولا يرتبط هذا التركز فقط بحجم استخدام المنصة، بل كذلك بطبيعة البيئة الرقمية التي تتيح سهولة تداول المحتوى وإعادة نشره بسرعة وعلى نطاق واسع.

كما تكشـف البيانات أن الخطاب العدائي لا يصدر فقط عن فاعلين سياسـيين أو إعلاميين معروفين، بل ينتشر بدرجة كبيرة عبر مسـتخدمين عاديين، وصـفحات عامة غير محددة الهوية، وحسـابات وهمية أو غير موثقة. وفي كثير من الحالات لا يكون المحتوى الأصلي المنشور عدائيًا بذاته لكن أقسام التعليقات تتحول إلى فضاءات مفتوحة للعنف اللفظي والمعنوي، بما يعكس أن جزءًا مهمًا من إنتاج هذا الخطاب يحدث بصورة أفقية وغير مركزية.

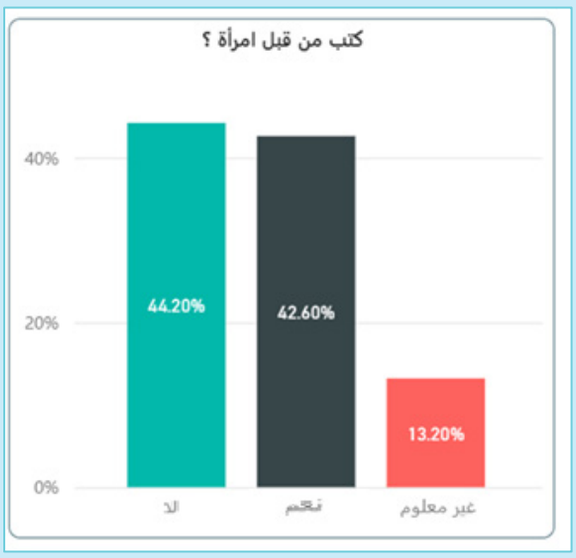

من حيث **جنس منتجي المحتوى**، تكشف البيانات أن **44%** من الخطاب العنيف صدر عن رجال مقابل **43%** صدر عن نساء، فيما تعذر تحديد هوية الفاعل في **13%** من الحالات، هذه الأرقام تعكس ليا حقيقة مفادها أن ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء لا تُختزل في ثنائية بسيطة "فاعل رجل /ضحية امرأة" بل تعكس ديناميات اجتماعية ورقمية أكثر تعقيدا تشمل إعادة إنتاج بعض النساء أنفسهن لخطابات إقصائية أو تمييزية في ظل تأثير عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة..

أما على المســـتوى الجغرافي، فقد أظهرت البيانات تمركزًا أوضـــح للنشـــاط الرقمي العدائي في مدينة طرابلس، تلتها بنغازي، ثم مصراتة، وترهونة، والخُمس. ويُحتمل أن يرتبط هذا التوزيع بتمركز الفاعلين السـياسـيين، والمؤسـسـات الإعلامية، والمقار الرسمية في هذه المدن بما يجعلها بيئات أكثر قابلية لإنتاج وتداول الخطاب العدائي.

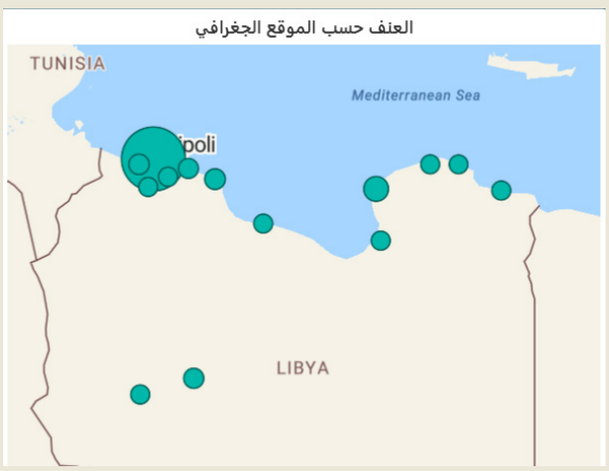

كما يمكن تفســير هذا النمط بكون هذه المراكز الحضـرية تحتضــن شــبكات رقمية أكثر نشــاطًا وتنظيمًا بما في ذلك صــفحات ســياســية محلية ومجموعات ضــغط رقمية مدفوعة مما يسـهّل إنتاج الرسـائل العدائية وتكرارها بصـور ممنهجة في شــكل حملات، وبالتالي فإن البعد الجغرافي لا يعكس مجرد توزيع مكـاني للمحتوى، بـل يكشــف عن تداخل بين الجغرافيا الســياســية والبيئة الرقمية حيث تتقاطع مراكز النفوذ الســياسي مع مراكز إنتاج الخطاب وتصبح النساء الأكثر حضورًا في المجال العام الأكثر عرضة للاستهداف.

خامســـا: العلاقة بين مراحل العملية الانتخابية وتصاعد الخطاب العدائي

يكشـف التحليل الزمني عن وجود ترابط واضح بين مراحل العملية الانتخابية وتصـاعد الخطاب العدائي ضـد النسـاء فقد ارتبطت موجات العنف الرقمي في عدد من الحالات بلحظات مفصـلية في المسـار الانتخابي ما يشـير إلى أن هذا

العنف لا يظهر بصورة عشوائية، بل يتصاعد تبعًا للتحولات السياسية والانتخابية. يمكن تحليل هذا التصاعد زمنياً على النحو التالي:

1. **فتح باب الترشح – نهاية فبراير:**
تزامنت هذه المرحلة مع موجة أولى من التصعيد تمحورت حول التشكيك في أهلية النساء للقيادة والطعن في كفاءتهن، بما يعكس نمطًا من الردع المبكر الهادف إلى تثبيط المشاركة النسائية عند نقطة الدخول إلى العملية الانتخابية.
2. **إعلان النوايا والترشح – بداية مارس:**
مع إعلان بعض النساء الترشح، ارتفع منسوب الاستهداف الشخصي المباشر، خاصة عبر حسابات مجهولة أو وهمية، بما يوحي بحساسية خاصة تجاه بروز نساء يتمتعن بحضور مجتمعي أو رمزية عامة وقد تزامنت هذه المرحلة أيضًا مع قيام المفوضية بنشر القوائم الأولية ثم النهائية للمرشحين/المرشحات مما أدى إلى زيادة مستوى الظهور وبالتالي ارتفاع التعرض للهجمات عبر الإنترنت.
3. **الحملات الانتخابية – نهاية أبريل:**
خلال هذه المرحلة، اتجه الخطاب العدائي بدرجة أكبر نحو التشهير الشخصي والأخلاقي، واستخدام اتهامات تمس السمعة والقبول الاجتماعي، في محاولة للتأثير على الصورة العامة للمرشحات وسلوك الناخبين تجاههن.
4. **مرحلة إعلان موعد الاقتراع – منتصف أغسطس:**
تُظهر البيانات ان الفترة الثانية من يوليو إلى ديسمبر2025 ذروة جديدة حيث تزامن مع إعلان المفوضية موعد الاقتراع في منتصف أغسطس هذا الإعلان والذي يمثل لحظة الانتقال من التحضير إلى الترسيم الرسمي للاستحقاق الانتخابي أعاد تنشيط النقاشات السياسية ورفع مستوى الاستقطاب السياسي وهو ما انعكس في تصاعد استهداف النساء سواء كمترشحات أو كفاعلات في الشأن العام إلى جانب تصاعد استهداف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والعاملات فيها.
5. **استمرار المحطات الانتخابية البلدية- سبتمبر وأكتوبر:**
لم يتراجع الخطاب العدائي العنيف خلال هذه المرحلة حيث حافظ على مستويات مرتفعة مع اتساع الاستهداف ليشمل المؤسسة الانتخابية نفسها، في محاولة للتشكيك فيها عبر حملات ممنهجة.

وتؤكد هذه المعطيات أن العنف الرقمي ضد النساء يتصاعد وفق منطق "الذروة المرتبطة بالمحطة الانتخابية" ما يستدعي اعتماد آليات رصد واستجابة استباقية مرتبطة بالجدول الزمني الانتخابي.

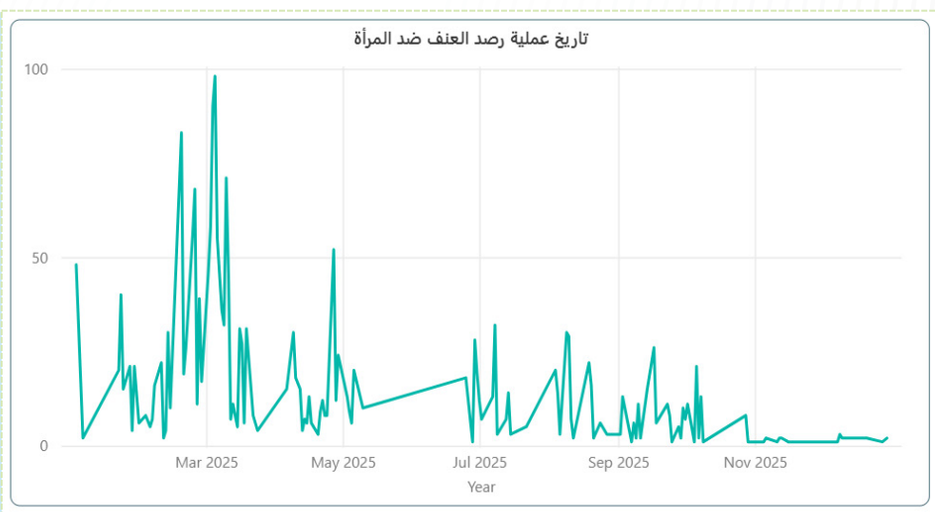

يتقاطع كل ارتفاع في وتيرة العنف مع "لحظة مفصلية" في المسار الانتخابي (فتح الترشح، إعلان أسماء، إطلاق حملات، تحديد موعد الاقتراع، اعلان النتائج)

يتغير نمط الخطاب حسب المرحلة: من التشكيك في الأهلية، إلى التحريض الشخصي، إلى التشهير الأخلاقي، ثم إلى تسييس الهجوم وربطه بشرعية العملية الانتخابية.

يشير هذا النمط إلى أن العنف الرقمي ضد النساء ليس سلوكًا عشوائيًا، بل أداة ضغط مرتبطة بإدارة التنافس السياسي ومحاولة إعادة ضبط حدود المشاركة النسائية في المجال العام.

انتقال الاستهداف من المرشحات إلى المؤسسة الانتخابية في بعض الفترات يعكس توسّع دائرة الخطاب العدائي ليصبح جزءًا من صراع أوسع حول الشرعية.

تؤكد هذه المعطيات أن العنف ضد النساء في السياق الانتخابي يتصاعد وفق منطق "الذروة المرتبطة بالمحطة" ما يستدعي اعتماد آليات رصد واستجابة استباقية مرتبطة بالجدول الزمني الانتخابي لحماية النساء وضمان نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية ككل.

سادسا: الأساليب والتكتيكات المتبعة في بث خطاب الكراهية

النصف الأول من السنة: العنف الرمزي كأداة للردع المبكر

تكشف البيانات أن العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي الليبي اعتمد بدرجة أساسية على العنف المعنوي والرمزي بنسبة 80% من إجمالي المحتوى أكثر من اعتماده على التهديدات المباشرة بالعنف الجسدي، حيث تصدّر التشكيك في الكفاءة بنسبة 34.91% من إجمالي المنشورات، تلاه العار والنبذ الاجتماعي بنسبة 28.95% من

إجمالي المنشورات، ثم بث الإشاعات بنسبة 18.51% من إجمالي المنشورات مما يعكس هذا النمط استراتيجية إقصائية "ناعمة" تستهدف إبعاد النساء عن المشاركة السياسية.

على الرغم من محدودية التهديدات الصريحة بالعنف الجسدي فالرصد أوضح وجود ممارسات أخرى ذات طابع خطير لا تقل خطورة عن العنف الجسدي مثل التحرش اللفظي أو نشر ومشاركة محتوى غير توافقي او معدل بالذكاء الاصطناعي مما يؤكد أن العنف لم يكن معنويا فقط، بل حمل أبعادًا ردعية واضحة تهدف إلى التخويف المبكر منذ بداية الانخراط في السياق الانتخابي.

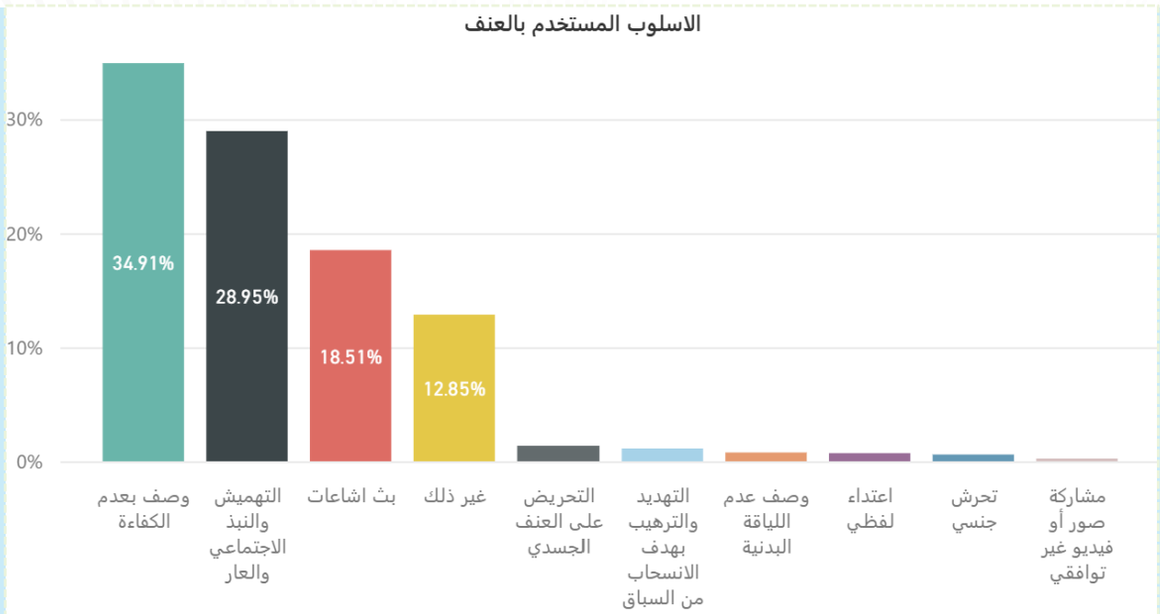

النصف الثاني من السنة: ترسيخ الصورة النمطية وتوسيع دائرة التشهير

في النصف الثاني من العام، استمرت أنماط العنف ذاتها لكن بوتيرة أكثر تنظيما ومنهجية فقد تصدّر وصف النساء بعدم الكفاءة بنسبة 36.88% من إجمالي المنشورات، تلاه التهميش والنبذ والعار بنسبة 21.91% من إجمالي المنشورات، ثم بث الإشاعات بنسبة 21.48% من إجمالي المنشورات، كما تعكس نسبة "غير ذلك" البالغة 17.35% من إجمالي المنشورات تنوعا أكبر في أشكال العنف النفسي الإلكتروني ما يعكس تطور التكتيكات واتساعها.

وتشير هذه المعطيات إلى أن الخطاب العدائي لم يعد مجرد تشكيك ظرفي، بل تحول إلى سردية أكثر رسوخًا تسعى إلى تكريس فكرة أن المجال السياسي فضاء غير ملائم للنساء وان المنخرطات فيه هدف مباح للاستهداف.

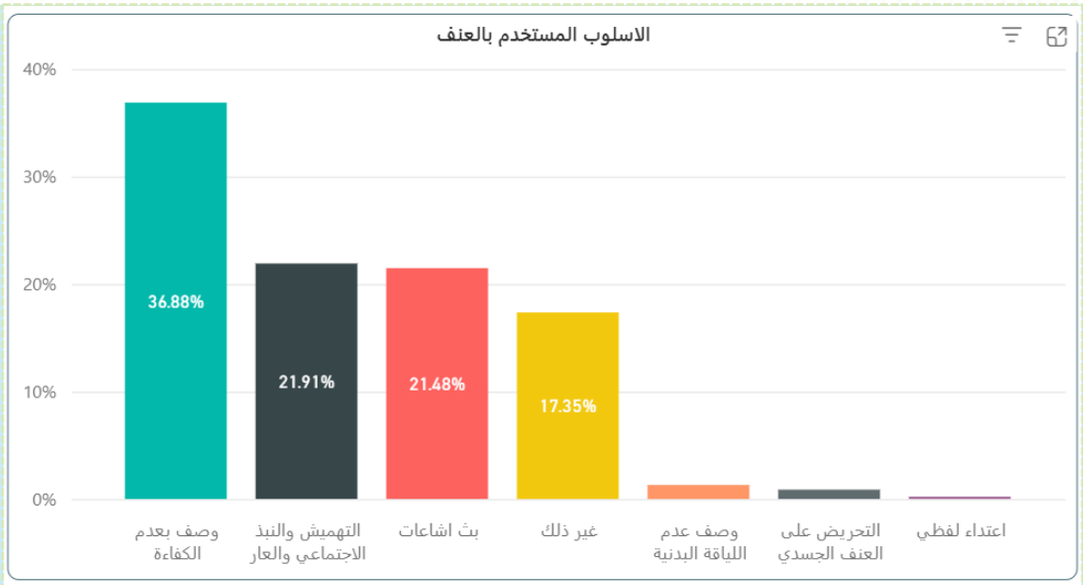

مقارنة بين الفترتين

يتضـــح أن جوهر العنف بقي في الفترتين عنفا معنويا بالدرجة الأولى حيث حافظت هذه الأنماط على حضـــورها في النصـفين الأول والثاني من العام الا أن التحول الأسـاسي يكمن في درجة التنظيم والسـياق السـياسي المحيط به، ففي النصـف الأول اتخذ العنف وظيفة ردعية مبكرة تهدف الى الحد من الترشـح أو تقليص الحضـور النسـائي منذ البداية بينما أصبح النصـف الثاني أكثر اندماجا ضمن خطاب عام مرتبط بمراحل بالعملية الانتخابية و اتسم بدرجة أكبر من التكرار و الانتشـار و بشـكل اكثر منهجية و تنظيما، بما يوحي بتطور وظيفة الخطاب العدائي من الردع المبكر إلى التأثير المباشر في التنافس الانتخابي والقبول المؤسسي.

سابعا: من تتصاعد ضدهنّ وتيرة العنف الرقمي؟

النصف الأول من السنة: استهداف النخبة السياسية

أظهرت البيانات خلال النصف الأول من العام أن النساء العاملات في مناصب سياسية شكلن الفئة الأكثر استهدافا بنسـبة تجاوزت 61% من إجمالي المنشـورات التي تم رصـدها، تلتها النسـاء العاملات في الإدارات الحكومية بنسـبة 30%, يليها نسبة العنف ضد المرشحات بلغت 2.80% من اجمالي المنشورات التي تم رصدها.

كما تظهر فئات أخرى تم اســتهدافها مثل القريبات والداعمات والمؤثرات والمراقبات على العملية الانتخابية مما يعكس ان العنف الالكتروني لا يقتصر على الفاعلات المباشرات في العمل السـياسي او في سـياق الانتخابات، بل يمتد ليشمل الشبكات المحيطة بهن في محاولة لإنتاج بيئة ضغط اجتماعي أوسع.

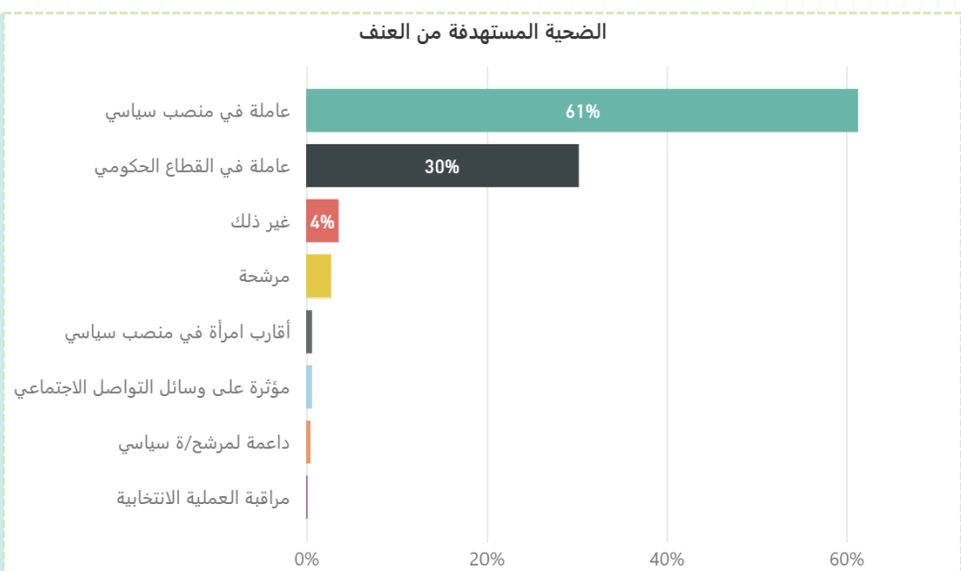

النصف الثاني من السنة: ترسيخ الاستهداف المباشر

في النصف الثاني من العام، استمر الاتجاه ذاته مع بعض التحولات فقد شكّلت النساء في المناصب السياسية 60% من المستهدفات بالخطاب العدائي، فيما بلغت نسبة العاملات في القطاع الحكومي 25% من المستهدفات, أما التطور الأبرز فتمثل في ارتفاع نسبة استهداف المرشحات إلى 14% من الخطاب العدائي المنشور وهو تطور نوعي مقارنة بالنصف الأول وهو ما يعكس تصاعد الاستهداف مع اشتداد المنافسة الانتخابية و ارتفاع حظوظ الفوز للنساء هذا التحول يدل على انتقال العنف من استهداف النخبة المستقرة إلى محاولة التأثير المباشر على ديناميات الترشح والمنافسة.

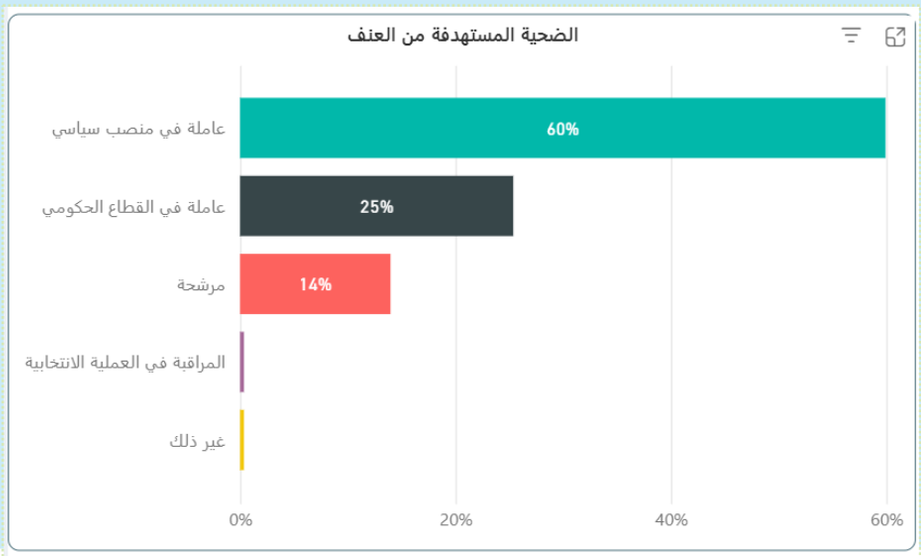

مقارنة بين الفترتين

تؤكد المقارنة ان النساء في مواقع القرار السياسي ظللن الهدف المركزي في كلتا الفترتين ما يدل أن العنف الرقمي يُستخدم كأداة للحد من تواجد المرأة في مواقع التأثير السياسي، غير أن الفارق الأبرز يكمن في ارتفاع نسبة استهداف المرشحات في النصف الثاني وهو ما يعكس ارتباطًا مباشرًا بين تصاعد العنف واحتدام السياق الانتخابي.

في النصف الأول، كان التركيز على ردع الحضور المؤسسي القائم وتطويقه بينما في النصف الثاني اتجهت الهجمات نحو التأثير على المسار الانتخابي نفسه ومحاولة إعادة تشكيل موازين المنافسة، هذا التطور يشير إلى أن العنف الرقمي ليس عشوائيًا، بل يتكيّف مع المراحل السياسية ويتصاعد كلما اقتربت النساء من لحظات الحسم والوصول لمراكز صنع القرار.

ثامنا: أنماط العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي

تعكس المضامين المرصودة ان الخطاب العدائي ضد النساء في السياق الانتخابي من عبارات مهينة وعنيفة محرضة على الكراهية التي تكررت في المنشورات الرقمية خلال الفترة الانتخابية بنيةً خطابيةً ممنهجة لا تستهدف النساء كأفراد فحسب، بل تستهدف رمزية حضورهنّ السياسي وشرعية مشاركتهنّ في الانتخابات وما يلحقها من مشاركة سياسية ويمكن تصنيف هذا الخطاب إلى أربعة أنماط رئيسية مترابطة:

1. تقويض النزاهة السياسية عبر الدمج بين الأخلاقي والسياسي

أحد أبرز الأنماط تمثّل في التشكيك المنهجي في نزاهة النساء السياسيات من خلال دمج اتهامات أخلاقية (الفساد، الكذب، الخيانة، مخالفة الشريعة) باتهامات سياسية ذات توجه تخويني (العمالة، الصهيونية، التطبيع)، هذا الدمج ما بين الأخلاقي والتخوين ليس تلقائيا او بمحض الصدفة، بل ان استخدامه يُنتج صورة مركّبة تُصوّر المرأة كفاعل غير وطني وغير أخلاقي في آنٍ واحد فهو يحوّل المرأة من منافِسة سياسية إلى خطر أخلاقي ووطني وتهديد لقيم المجتمع ما يبرر استبعادها رمزيًا من المشاركة السياسية.

2. التحقير القائم على تنميط أدوار المرأة

تكررت عبارات تنزع عن المرأة أهليتها السياسية من خلال مهاجمة هويتها وربطها بالنقص والضعف وعدم الصلاحية للقيادة لا من خلال نقد برامجها او مواقفها السياسية نحن هنا أمام آلية إقصاء رمزية تقوم على تحويل المرأة من فاعل سياسي إلى كائن غير مكتمل الأهلية هذه الاستراتيجية خطيره لأنها تؤسس لتطبيع التمييز وتجعل الإقصاء يبدو وكأنه "حقيقة طبيعية" لا موقفًا عدائيًا كما أنها تعيد إنتاج الصور النمطية التي تحصر السياسة في الرجال.

3. توظيف المرجعيات الاجتماعية والدينية المغلوطة

أظهرت البيانات حضورًا ملحوظا لخطاب يستند إلى تفسيرات اجتماعية او دينية مغلوطة تستخدم لتبرير استبعاد النساء من العمل السياسي حيث تستخدم عبارات تُلمّح إلى "عدم جواز" أو "عدم ملاءمة" مشاركة المرأة في القيادة بما يضفي على الإقصاء طابعا قيميا او شرعيا زائفا. هذا النمط يمثل انتقالًا من الهجوم الشخصي إلى إنتاج خطاب تبريري مؤسِّس للإقصاء تستخدم فيه سرديات دينية مغلوطة فهو لا يكتفي بإهانة امرأة بعينها، بل يسعى إلى ترسيخ قاعدة مفادها أن مشاركة النساء في السياسة "خروج عن النظام الاجتماعي أو الديني" وهنا يتحول العنف الرقمي إلى أداة لإعادة هندسة المجال العام وفق تصورات اقصائية ما يعمّق الإقصاء البنيوي طويل المدى.

4. استهداف الرموز النسائية ضمن حملات جماعية

استهدفت بعض الهجمات شخصيات نسائية بارزة أو مبادرات داعمة لمشاركة في سياقات ساخرة أو عدائية حيث تشير البيانات إلى وجود استهداف منظم يتجاوز النقد الفردي. هذا النمط يكشف عن استراتيجية "ضرب الرمز لإضعاف الظاهرة" فعندما تُستهدف قيادات نسائية بارزة بخطاب ساخر أو عدائي متكرر فإن الهدف لا يكون شخصها فقط بل تقويض النموذج الذي تمثّله حيث من خلال هذا الاستهداف يتم إرسال رسالة ردع جماعية إلى النساء الأخريات مفادها أن الصعود إلى الواجهة سيقابَل بحملات تشهير ممنهجة.

عند جمع هذه الأنماط يتضح أن العنف الرقمي خلال الفترة الانتخابية لم يكن مجرد انفعال سياسي، بل كان منظومة خطابية متكاملة تهدف إلى:

- **نزع الشرعية السياسية عن النساء**
- **تقويض سمعتهن الاجتماعية**
- **تأطير مشاركتهن كتهديد ثقافي أو ديني**
- **وبث رسائل ردع جماعية لكل من تفكر في خوض المجال العام**

هذا يبيّن أن العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي الليبي ليس حدثًا عرضيًا، بل أداة ضغط سياسي واجتماعي تُستخدم لإعادة رسم حدود المشاركة السياسية وفق معايير اقصائية غير متكافئة.

تاسعا: من يقف خلف العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي؟

تظهر المعطيات أن المصدر الرئيسي لخطاب الكراهية ضد النساء الكترونيا في ليبيا لا يقتصر على فاعلين سياسيين او اعلاميين معروفين، بل امتد بدرجة أكبر الى مستخدمين عاديين وصفحات عامة غير محددة الهوية او غير معروفة الجهة المسؤولة عليها، كما تبين أن كثيرًا من الصفحات التي تستقطب قدرا كبيرا من التعليقات العدائية لا تنشر بالضرورة محتوى تحريضيًا في المنشور الأصلي، بل تقدّم منشورات عامة تتعلق بمشاركة المرأة لكن أقسام التعليقات تتحول فيها إلى فضاءات مفتوحة يُمارس فيها العنف اللفظي والمعنوي و يتغذى هذا الخطاب العنيف بدرجة كبيرة من التفاعل الجماهيري غير المنضبط ودون تدخل من قبل منشأ المحتوى لمراقبة التعليقات.

عفوية ظاهرية وانتشار أفقي بلا مركز قيادة واضح

يتسم هذا الخطاب العنيف بطابع يبدو عفويًا وغير منظم ينتشر أفقيًا بين المستخدمين دون ارتباط مباشر بجهة سياسية معلنة، غير أن هذه العفوية الظاهرة لا تنفي خطورته، بل تجعل مواجهته امرا معقدا لغياب فاعل مركزي واضح يمكن مساءلته أو تحميله المسؤولية القانونية.

نحن أمام نمط من "العنف السياسي المُرقمن" الذي يعكس مواقف ثقافية/دينية مغلوطة بخصوص دور المرأة في السياق السياسي أكثر مما يعكس توجيهًا سياسيًا مباشرًا من قبل فاعلين سياسيين معلومي الهوية، ونظرا ان هذا الخطاب من أكثر المساهمين في انتشاره هم اشخاص عاديين بحسابات وهمية فإن الخطاب يتحول إلى سلوك متكرر يجعله أقرب إلى ظاهرة اجتماعية قد تؤثر سلبا على سردية مشاركة المرأة سياسيا مستقبلا.

غياب العنف الصريح عن الصفحات الرسمية: رقابة ذاتية أم توجيه غير مباشر؟

تُظهر البيانات انخفاضًا ملحوظًا في الخطاب العنيف على الصفحات الرسمية للأحزاب أو وسائل الإعلام المعروفة ويمكن تفسير ذلك باحتمالين أو أكثر من ضمنها:

- اما وجود رقابة ذاتية لتجنّب المساءلة أو الإضرار بالصورة المؤسسية.

- أو اعتماد قنوات غير مباشرة للتأثير عبر حسابات غير رسمية أو شبكات رقمية تتبنى خطابًا هجوميًا دون ارتباط معلن.

هذا النمط قد يشير إلى احتمالية انتقال الخطاب العدائي من المستوى العلني المباشر إلى المستوى الشبكي غير الرسمي حيث تُمارس "الإنابة الرقمية" في الهجوم بما يسمح للجهات المؤثرة بالاستفادة من التصعيد دون تحمّل تبعاته القانونية أو الأخلاقية.

التخفي والهوية المجهولة كحاضنة أساسية للعنف

تُعد الحسابات الوهمية أو الصفحات العامة مجهولة المصدر هي الأبرز في نشر الخطاب العدائي الأكثر تطرفًا ضد النساء حيث يوفر التخفي هامشًا أوسع للإفلات من المساءلة حيث يلعب التخفي عدة ادوار لا تقتصر على حماية الخصوصية للمستخدمين، بل يتحول إلى آلية تمكين للعنف الرمزي، فغياب المساءلة بسبب صعوبة تحديد مصدر المحتوى المنشور يخلق شعورًا بضمان الافلات من العقاب ويخفض العتبة الأخلاقية للتعبير مما يسمح بانتقال الخطاب من النقد إلى التحريض الصريح دون خوف من الملاحقة.

خطاب ينبع من القاعدة أكثر مما يُدار من القمة

تشير الأنماط المرصودة إلى أن خطاب الكراهية في السياق الليبي لا يُقاد بشكل مباشر من هرم السلطة السياسية، بل يتغذّى من القاعدة الاجتماعية الرقمية مستفيدًا من:

1. ضعف الرقابة على المحتوى
2. غياب الأطر القانونية الخاصة بتجريم العنف الرقمي الانتخابي
3. انتاج ثقافة إقصائية تعتبر استهداف النساء في السياسة أمرًا مقبولًا ضمنيًا

إن خطاب الكراهية والعنف ضد الالكتروني في السياق والانتخابي ليس مجرد تعبير فردي معزول، بل هو انعكاس لبنية رقمية تسمح بإعادة إنتاج التمييز والاقصاء ضد النساء بصورة جماعية ومستمرة عبر توظيف السردية الاجتماعية والدينية المغلوطة.

غياب الفاعل المركزي لا يعني غياب التنظيم الرسمي او غير الرسمي، بل يكشف عن تحول العنف إلى ممارسة داخل الفضاء الرقمي لا يمكن استبعاد التنظيم العميق عبر الانترنت ما يتطلب استجابة متعددة الأبعاد والقطاعات: قانونية، تقنية، ثقافية، وتوعوية لضمان بيئة انتخابية أكثر أمانًا لمشاركة المرأة.

عاشرا: تحليل أنماط العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي

يكشف تحليل عيّنة المنشورات المرصودة أن الخطاب العدائي الموجّه ضد النساء في السياق الانتخابي الليبي يتسم بالشمول والانتقائية في آن معا؛ فهو لا يستهدف فئة محددة بل يمتد عبر مستويات متعددة من الحضور العام تشمل المسؤولات الحكوميات، عضوات و موظفات المفوضية العليا للانتخابات، النائبات في السلطة التشريعية، المترشحات، والشخصيات العامة النسائية، وتتنوع مضامين هذا الخطاب بين الإساءة المباشرة والتشهير الأخلاقي والتشكيك في الكفاءة والطعن في الحياد أو الانتماء الوطني بما يعكس بيئة رقمية مشحونة تستخدم فيها المنصات

الاجتماعية كأداة لإعادة إنتاج الإقصاء الموجه ضد النساء وتقويض الحضور العام لهن وفيما يلي قراءة لأبرز الأنماط التي أظهرها التحليل بحسب الفئات المستهدفة:

1. الوزيرات والمسؤولات الحكوميات – تأليب اقتصادي وتسيس الغضب الشعبي

أظهرت البيانات أن الخطاب الموجّه ضد المسؤولات الحكوميات من ضمنهن الوزيرات يتخذ في كثير من الأحيان طابعا شعبوياً يرتكز على اتهامات بالفساد والكسب غير المشروع وذات صلة بالأموال العامة أو إدارة الموارد أو الامتيازات، هذا الخطاب لا يقف عند حدود النقد المشروع، بل يتجاوز ذلك الى توظيف الاتهامات المالية بوصفها أداة للتحريض ضد المرأة في موقع السلطة.

وفي عدد من المضامين يتم ربط الإخفاق أو الخلل المؤسسي ضمنيًا بوجود المرأة في المنصب بحيث يُقدَّم حضورها القيادي باعتباره سببًا محتملاً للمشكلة لا مجرد سياق إداري أو سياسي قابل للنقد والتقييم، كما يتحول النقاش في كثير من الأحيان من مساءلة السياسات أو القرارات إلى تجريح شخصي وإهانات شخصية بما يعكس محاولة للنيل من الاحترام العام الذي تحوزه المرأة.

كما يشير تكرار استهداف شخصيات بعينها عن طريق حملات مضللة ونشر محتوى كاذب إلى احتمال وجود حملات ضغط متواصلة تستهدف رمزية القيادة النسائية أكثر من استهداف قرارات محددة بذاتها.

2. عضوات وموظفات المفوضية العليا للانتخابات– التشكيك في الحياد لضرب الشرعية المؤسسية

يبيّن التحليل أن النساء العاملات ضمن المفوضية العليا للانتخابات والمكاتب التابعة لها يتعرضن لنمط متميز من الخطاب العدائي يركز على التشكيك في الحياد أو في الانتماء الوطني أو في النزاهة المؤسسية ولا يقتصر أثر هذا الخطاب على الاستهداف الشخصي، بل يتجاوز ذلك إلى المساس بشرعية المؤسسة التي تمثلها المرأة داخل العملية الانتخابية.

ففي هذا السياق، تتحول المرأة من موظفة أو مسؤولة داخل مؤسسة عامة إلى مدخل يُستخدم لإثارة الشكوك حول نزاهة المسار الانتخابي أو حياد السلطة الانتخابية، كما يُوظَّف التشكيك في الهوية أو الولاء أو الاستقلالية المهنية كوسيلة لزعزعة الثقة العامة بالمؤسسة وهو ما يمنح هذا النمط بعدًا استراتيجيًا يتجاوز الإساءة الفردية المباشرة. يعكس ذلك إدراكًا ضمنيًا لدى بعض الفاعلين الرقميين بأن استهداف النساء داخل المؤسسات الحساسة قد يكون أداة أكثر فاعلية لتقويض الثقة في المؤسسات والتأثير في الرأي العام.

3. القيادات المنتخبة والنائبات – إزاحة النقاش من الأداء إلى الأحكام الأخلاقية والاجتماعية

تُظهر المنشورات التي استهدفت النائبات والقيادات النسائية المنتخبة أن الخطاب العدائي يميل إلى تحويل النقاش من تقييم الأداء التشريعي أو السياسي إلى التركيز على المظهر، أو اللباس، أو السلوك، أو السمعة الاخلاقية وبهذا لا تُناقَش المرأة بوصفها فاعلًا سياسيًا صاحب موقف أو برنامج أو أداء، بل تُختزل في صورة نمطية ترتبط بالأنوثة أو بالأحكام الأخلاقية والاجتماعية التقليدية.

كما تُستخدم السخرية والتهكم بصورة متكررة كأدوات لتقليل القيمة الرمزية للقيادة النسائية وإفراغ حضورها السياسي من مضمونه، بما يعكس مقاومة أعمق لفكرة ممارسة المرأة لأدوار قيادية ذات طابع تمثيلي أو تشريعي مما قد يؤدي إلى إعادة المرأة من فضاء السياسة والمؤسسات إلى فضاء التقييم الاجتماعي.

4. المرشحات للانتخابات – تأطير المشاركة كخروج عن الأعراف

أظهر التحليل أن النســاء المرشــحات يواجهن خطابًا مركبًا يجمع بين التشــكيك في الجدارة والتهكم على الشــكل أو المظهر، وربط الترشح أحيانًا بمضامين تمس السمعة أو العلاقات الشخصية او ضعف سلطة الرجل في الأسرة، كما لوحظ توظيف بعض المرجعيات الاجتماعية وأحيانًا الدينية المغلوطة لإعادة تقديم مشــاركة النســاء في الانتخابات بوصفها خروجًا عن الأدوار التقليدية المتوقعة منهن. تجدر الإشارة ان هذا التكتيك او النمط يُستخدم لإضفاء شرعية اجتماعية أو أخلاقية على الإقصــاء بحيث لا يظهر الهجوم باعتباره تمييزًا، بل باعتباره دفاعًا عن قيم أو أعراف أو "أدوار طبيعية" مفترضة.

وفي بعض الحالات، لا يقتصر الاستهداف على المترشحات فرادى، بل يمتد إلى القوائم ذات الحضور النسائي القوي وإلى فكرة الترشح النسائي بحد ذاتها بما يحول مشاركة النساء و ترشحهن الى هدف مباشر للهجوم.

5. النساء السياسيات والشخصيات العامة – حملات تشويه لإقصاء طويل الأمد

يمتد الخطاب العدائي كذلك ليشــمل النســاء ذوات الحضــور الســياسي أو المجتمعي أو الإعلامي حيث تتكرر بحقهن اتهامات أخلاقية أو مالية أو ســياســية غير مســتندة إلى أدلة واضــحة، وفي هذا الســياق يجدر الإشــارة ان المحتوى العنيف لا يقتصر على الإســاءة الآنية بل يتحول إلى آلية تشــويه ممتدة الأثر تُســهم في بناء سردية سـلبية دائمة حول المرأة حيث يؤدي الربط المستمر بين النساء في السياق الانتخابي وبين الفضيحة أو الانحراف أو الفساد إلى التشكيك في شرعية وجودهن في الفضــاء العام مما يحول الاســتهداف الفردي إلى رســالة ردع جماعية موجهة إلى غيرهن من النســاء الراغبات في الانخراط في الشــأن العام ليطال النموذج الذي تمثله المرأة ذاتها بما يعيد إنتاج تصــورات تعتبر الحضور النسائي في السياسة تهديدًا للنظام الاجتماعي أو للقيم السائدة.

تُظهر هذه الأنماط أن العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي الليبي لا يمكن اختزاله في ردود فعل عاطفية او اساءات متفرقة، بل يتخذ بنية خطابية متكررة شبه ممنهجة تقوم على ثلاث مرتكزات رئيسية :

- **التأليب الشعبوي عبر توظيف الاتهامات ذات البعد السياسي، الاقتصادي، أو الخدمي لإثارة السخط العام ضد النساء في مواقع المسؤولية.**
- **التشهير الأخلاقي بهدف تقويض الشرعية الاجتماعية والرمزية للحضور النسائي في المجال العام.**
- **التشكيك في الحياد أو الانتماء أو النزاهة بما يؤدي إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات خاصة عندما تكون المرأة جزءًا من السلطة العامة أو الانتخابية.**

ويؤكد هذا التداخل بين الشخصي- والمؤسسي- أن الخطاب العدائي لا يستهدف النساء كأفراد فحسب، بل يستهدف كذلك الأدوار التي يشغلنها والرمزية التي يمثلنها وإمكانية توسع حضورهن في المجال العام.

ومن ثم، فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر- على الرصد والتوثيق، بل تمتد إلى تعزيز الحماية القانونية والمؤسسية ودعم الخطاب العام القائم على الاحترام وتفكيك السرديات الاجتماعية التي تمنح الإقصاء مظهر المشروعية تحت غطاء النقد أو التعبير.

مقارنة تحليلية لتطور العنف الرقمي ضد النساء خلال عام 2025

استنادًا إلى المعطيات الكمية والنوعية التي تم تحليلها خلال النصفين الأول والثاني من سنة 2025 يمكن استخلاص عدد من الملاحظات المقارنة الرئيسية:

1. من العنف الفردي المتناثر إلى الخطاب الممنهج والمتكرر

في النصف الأول من السنة، اتسم الخطاب العدائي بطابع التهجم الفردي مع تركيز واضح على التشكيك في الكفاءة والطعن في السمعة ونشر الإشاعات والتشهير وكانت الهجمات في أغلبها متفرقة ذات صلة بمراحل كإعلان الترشح أو بروز أسماء نسائية في المشهد العام.

أما في النصف الثاني، فقد تطور الخطاب إلى نمط أكثر تنظيمًا وتكرارًا حيث لوحظ إعادة تدوير نفس الاتهامات والمصطلحات عبر حسابات متعددة وصفحات مختلفة بما يوحي بوجود تضخيم الكتروني ممنهج للرسائل العدائية مما يستنبط منه ان الهجمات أصبحت أقرب إلى حملات رقمية ذات سردية موحدة حيث من الواضح انتقال الخطاب العدائي من عنف رقمي "تفاعلي" إلى عنف "تراكمي ومنهجي" ما يزيد من تأثيره النفسي والسياسي على النساء المستهدفات.

2. تصاعد الترابط بين العنف ضد المرأة الكترونيا والعنف السياسي

بينما تمحور الخطاب في النصف الأول حول السمعة والكفاءة، اتسع في النصف الثاني ليشمل اتهامات ذات طابع سياسي ومؤسسي. مثل الفساد والعمالة وسوء الإدارة مما جعل العنف ضد النساء جزءًا من صراع سياسي أوسع، مما

يستنبط منه ان العنف ضد النساء لم يعد مجرد انعكاس لفكر اقصائي، بل أصبح أداة ضمن الصراع السياسي الانتخابي تُستخدم لضرب الخصوم وتقويض الثقة في المؤسسات.

3. تطور الفاعلين وأنماط النشر

حافظت الحسابات الشخصية الوهمية على دورها البارز في إنتاج الخطاب العدائي لكن النصف الثاني شهد حضورًا أكبر للصفحات المحلية وتزايدًا في إعادة إنتاج الخطاب عبر الشبكات الرقمية بما يوحي بانتشار أفقي أكثر كثافة إلى جانب استمرار الحسابات المجهولة كما تزايدت مساهمة النساء في إنتاج أو إعادة إنتاج الخطاب العدائي

العنف الرقمي أصبح أكثر "أفقية"، ينتشر عبر الشبكات الاجتماعية دون قيادة مركزية واضحة لكنه في الوقت نفسه يُظهر مؤشرات على استثمار سياسي غير مباشر.

4. استهداف النساء كلما اقتربن من مركز القرار

في كلا الفترتين، كانت النساء في المناصب السياسية والانتخابية هن الفئة الأكثر تعرضًا للاستهداف بما يدل على أن شدة العنف ترتبط طرديًا بمستوى التأثير السياسي الذي تمارسه المرأة.

5. تعمّق استخدام الخطاب الثقافي–الديني المغلوط لتبرير الأقصاء

في النصف الأول من السنة ظهرت إشارات لاستدعاء الخطاب الديني والاجتماعي بشكل محدود لتبرير إقصاء النساء في حين النصف الثاني أصبح استدعاء هذا الخطاب أكثر وضوحًا لتأطير مشاركة النساء باعتبارها خروجًا عن "الدور الطبيعي للنساء".

الخلاصة العامة

تعكس نتائج هذا التقرير صورة مقلقة لطبيعة البيئة الرقمية المصاحبة للعملية الانتخابية في ليبيا خلال عام 2025. فقد أظهر التحليل أن العنف الرقمي ضد النساء ليس ظاهرة هامشية أو عرضية، بل جزءًا متكررًا من المناخ الانتخابي، ووسيلة تُستخدم لتقويض شرعية حضور النساء في المجال العام، والتأثير في صورتهن المجتمعية والسياسية، وفي بعض الحالات، في الثقة بالمؤسسات ذاتها.

كما اوضحت البيانات أن العنف المعنوي والنفسي- ظل الشكل الأكثر انتشارًا، من خلال التشهير، والتشكيك في الكفاءة، والوصم الاجتماعي، وبث الإشاعات، في حين ارتبط تصاعد الخطاب العدائي بوضوح بالمراحل المفصلية من العملية الانتخابية. وأكدت النتائج كذلك أن النساء في مواقع القرار، والمرشحات، والعاملات في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كنّ من بين الفئات الأكثر تعرضًا للاستهداف.

وتشير هذه المعطيات إلى أن العنف الرقمي ضد النساء في السياق الانتخابي الليبي يتجاوز كونه مشكلة تواصل رقمي أو سلوكًا فرديًا مسيئًا، ليصبح تحديًا مؤسسيًا وسياسيًا واجتماعيًا يتطلب استجابة متكاملة تقودها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ليس فقط في مجال التنسيق بل باعتماد نهج مؤسسي- و تنفيذي تعزيز التعاون مع مؤسسات سيادة القانون و الجهات الوطنية ذات العلاقة بالتوازي مع تطوير إجراءات عملية ضمن نطاق ولايتها بما في ذلك المساهمة في تطوير الاطار التنظيمي للعملية الانتخابية, و توضيح الأدوار المؤسسية في مجالي الرصد و المساءلة, و تعزيز جهود التوعية و الاعلام, و اعتماد تدابير قصيرة المدى مثل تحسين آليات التبليغ وتفعيل بروتوكولات الاستجابة السريعة مما سيكون له أثر في ضمان بيئة انتخابية امنة ومشاركة فعالة للمرأة.

تقريـــر رصـد العنف الإلكتروني السنوي

ضد المـــرأة في السيـــاق الانتخابـــي فـــي لـيبيـا

supported by